



Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.5/Add.2
12 June 1996

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية



(المؤتمر الثاني)

اسطنبول ، تركيا

٣ - ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٦

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص،
والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء
الآخرين في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر

报 告

إضافة

مداولات استماع اشتراك فيها ممثلو محفل قطاع الأعمال العالمي

- قامت اللجنة الثانية، في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد مداولات استماع اشتراك فيها ممثلو محفل قطاع الأعمال العالمي.
- وقدّمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد مارسيلو بالاتسي، رئيس محفل قطاع الأعمال العالمي للمؤتمر الثاني؛ والسيد جورج ستارتر، الأمين العام لمحفل قطاع الأعمال البهائي الأوروبي؛ والسيد أولفييه جيسكار ديستان، رئيس رابطة قطاع الأعمال لمؤتمر القمة الاجتماعية العالمية للأمم المتحدة؛ والسيد وولتر لينك، الرئيس المشارك للشبكة الأوروبية للمشاريع الاجتماعية؛ والسيد مارك ألبيون، مدير مجلس "الطلاب العاملون من أجل قطاع أعمال مسؤول"؛ والسيد تروي دافيس، المدير التنفيذي للشبكة الدولية للإدارات البيئية.
- وبعد العروض، جرى حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي المكسيك، ورواندا، ورومانيا، وجنوب إفريقيا، وإيطاليا، وسلوفاكيا، وأندونيسيا، وشيلي، وفرنسا، وبوروندي، والمغرب، وتنداد، وبلجيكا، والفلبين، وأوغندا، والكاميرون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا الاستوائية، والسودان، وبوركينا فاصو.

٤- واشتراك مراقبون عن المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين في الحوار أيضاً: مشروع بحوث الامثال العالمي وجمعية المستقبل الأمريكية الأفريقية.

٥- ويرد أدناه موجز الرئيس لمداولات الاستماع:

مساهمات محفل قطاع الأعمال العالمي

أثري الاجتماع بعرض مثير للتفكير بشأن إعلان (اسطنبول) لمحفل قطاع الأعمال العالمي، مستكملاً بنقاط وإيضاحات إضافية. وبدأت هذه العروض ببيان ديباجي للمبادئ، تبعته مقترنات قدّمت بشأن دور قطاع الأعمال وأختتمت بتوصيات مقدمة إلى الحكومات وجماعات المصلحة العامة. واستقبلت هذه العروض استقبلاً حسناً وأتاحت الأساس لإجراء تبادل بناء للآراء.

ودفع محفل قطاع الأعمال العالمي المناقشة إلى الآباء بشأن مسؤولية قطاع الأعمال عن التنمية المستدامة والعادلة للمجتمعات. وكان أحد الاستنتاجات الرئيسية هو أن تمدين المجتمع بغية إقامة المؤهل المستدام لم يعد مسؤولية ومهمة الدولة وحدها، ولكن تحد يواجه جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والسلطات المنتخبة.

وذكر المشتركون في المحفل أنهم يدعون الآن إلى نهج شراكة جديدة تقوم وفقاً له الوكالات الدولية، والحكومات القطرية والمحلية، وأوساط الأعمال والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المواطنين بالعمل على نحو متافق عليه في مجتمع ديمقراطي بغية وضع استراتيجيات جديدة للتصدي للمشاكل التي تواجه المدن في كل مكان.

وكثيراً ما يعتقد بأنه يوجد تضارب رئيسي بين الأهداف الاجتماعية والبيئية للمجتمع وأهداف عالم الأعمال المتمثلة في تحقيق الربح. بيد أن مقدمي العروض قد دفعوا بأنه ليست الحال هكذا بالضرورة. فالإوضاع الاجتماعية الإشكالية - سواء كانت الفقر أو البطالة أو نتائج النزاع المسلح - تعني أن قطاع الأعمال لا يستطيع أن يؤدي عمله بالنظر إلى أنه لا توجد قوة شرائية. وبالمثل فإنه إذا كانت شبكات النقل مكتظة فلا يمكن تسليم البضائع. كذلك فإن وجود شبكة مياه وصرف صحي تؤدي عملها أمر لا بد منه لمؤسسات الأعمال وكذلك لموظفيها.

وقد شدد في العروض على الأهمية الجوهرية لرأس المال البشري من أجل أداء قطاع الأعمال لعمله ومن أجل إيمائه. وهذا يتطلب نظماً تعليمية جيدة، وهو مجال اهتمام آخر للمجتمعات ولعالم الأعمال. وقد شدد كثيراً على نقل التكنولوجيا باعتبارها وسيلة للتعاون. بيد أنه قد أشير إلى أن هذا المفهوم ربما يكون أضيق مما ينبغي وأنه يتطلب أن يحل محله مفهوم "الإدارة ونقل التكنولوجيا".

ووصف تبديد الموارد البشرية بأنه أكبر شكل من أشكال التبذيد في المجتمع، وهو ما يعني أن القدرات الذهنية والطاقة الإبداعية للناس تبقى غير مستخدمة إلى حد كبير. وأشار أيضاً إلى أن عالم قطاع الأعمال يتعامل بصورة رئيسية مع الطبقيتين الوسطى والعليا وليس مع واقع أفراد

الناس ومشاكلهم. وهذا صحيح على سبيل المثال في حالة الخدمات المصرفية. وأحد التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الخاص هو كيفية الاعتناء بالفقراء. وقد وصف مصرف "غرامين" في الهند باعتباره مثلاً جيداً للأعمال المصرفية من أجل الفقراء. وتظهر خبرته أن الفقراء هم فعلاً زبائن أفضل من الأغنياء بالنظر إلى أنهم يسددون قروضهم بشعور بالواجب أكبر، وهو ما يعني فرص أعمال جيدة للمصارف.

وتظهر مثل هذه الأمثلة أن من مصلحة قطاع الأعمال أن يرى المدن تؤدي عملها. وبالنظر إلى أنه لا توجد أوجه تضارب جوهرية بين مصالح المجتمع ومصالح عالم الأعمال، فإن الشراكة بينهما لا بد أن تكون طبيعية ومفيدة لكليهما. وهكذا كان المشتركون مجتمعين على المناداة بمسؤولية اجتماعية أكبر للمؤسسات في مجال توفير إسكان لائق وتنمية حضارية مستدامة. وحيث القطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، على اعتماد موقف إيجابي في البرامج الاجتماعية للبلدان التي يعمل فيها؛ وقد اعتُبر ذلك التزاماً أخلاقياً وقانونياً. ونظر المشتركون إلى الرأسمالية باعتبارها تتتطور من القاعدة القديمة المتمثلة في مجرد جمع الثروة إلى وضع مستnier يجري فيه تلطيف دافع الربح بالمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق رئي أن الاتجاه نحو تشكيل المؤسسات المختلطة بتمثيل عريض القاعدة من أصحاب الشأن وأصحاب الأسهم يشكل تطوراً محل ترحيب. وتستحوذ الشركات على الاستثمار في المرافق الأساسية الاجتماعية وخاصة في التعليم والتدريب والرعاية الصحية حيث أن من الممكن إن تستفيد من هذا دوائر الأعمال بفضل وجود قوة عمل أقدر على الانتاج. ويمكن للشركات التي تشارك مشاركة نشطة في البرامج الاجتماعية أن تستفيد من اعفاءات ضريبية متناسبة وغير ذلك من الحوافز. وينبغي لدوائر الأعمال التجارية أن تعتمد وتستخدم آليات أو مقاييس ناظمة لتكتفى كون عملياتها (في موطنها وخارجها) سليمة من الفساد وشفافة وتستخدم مدونات قواعد سلوك ومعايير أداء تجعلها أكفاءً إلى جانب كونها تعنى بشؤون العاملين فيها وخلقة ومستدامة وقدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة.

وشدد المشتركون على ضرورة تشجيع القبول الأوسع لنهج شراكة يمكن كافة الأطراف - من حكومات وسلطات محلية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص وباقي المجتمع المدني - من وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة للتصدي للقضايا التي تواجهها المدن والمناطق الريفية في مختلف أنحاء العالم. وهناك حاجة ملحة تدعوا إلى توثيق أفضل الممارسات الثابتة والشركات الناجحة ونشرها على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. إلا أن بعض المشتركون حذروا من النقل بالجملة لنماذج أفضل الممارسات هذه إلى البلدان الأخرى دون اعتبار الواجب للفوارق الثقافية والإقليمية. ولذلك تم التأكيد على وجوب تكييف نماذج الممارسات الأفضل قبل اعتمادها.

وهناك موضوع أثاره المشتركون تكراراً وهو مساس الحاجة إلى استئصال الفقر وخاصة في المناطق الحضرية المحرومـة. ورئي أن استئصال البطالة يشكل أولوية علياً نظراً لأن انعدام فرص العمل يعدّ في العادة الخطوة الأولى المؤدية إلى الفقر. وعليه يستحوذ أصحاب الشأن على بذل جهود متضادرة على جميع المستويات لمكافحة الفقر وما تلازمـه من شرور اجتماعية مثل الصراعات الحضرية والعنف وانعدام الأمن والقمع. وهناك حاجة ملحة لتنمية السكن الشعبي في المناطق الحضرية المحرومـة وخاصة في البلدان النامية حيث لم يزل السكن الشعبي في نشأته الأولى ومتوقفـاً إلى حد كبير على القطاع العام. ودور الحكومـات والسلطـات المحلية والتعاون الدولي مسلمـ به في هذا القطاع

بالرغم من أن برامج التكيف الهيكلي تولي الآن السكن الاجتماعي أولوية أدنى. وينبغي تشجيع استخدام القطاع غير الرسمي المحدود النطاق والتكنولوجيا المحلية في تحسين نوعية المساكن والزيادة في عددها في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تصدر مبادرات من قبيل زيادة فرص الحصول على الأموال ومنح القروض الخالية من الفائدة لغرض السكن الشعبي لتشجيع السكان الفقراء على شراء مساكنهم.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا وأثرها في التنمية نادى مشتركون عديدون بتحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات وشددوا بوجه خاص على ضرورة التخفيف في بعض قيود الحماية الصارمة المفروضة على حقوق الملكية الفكرية. فهذا الموقف الحمائي قد يتحول إلى عائق جدي يعرقل نقل الأفكار والخبرة التكنولوجية إلى البلدان النامية. ونودي بالتخفيف من قيود نظم حقوق النشر وخفض الإتاوات لتتوفر الكتب بازدياد في البلدان النامية.

وأقر الاجتماع الحاجة إلى ممارسات بيئية تدريجية. وحث الشركات على الاضطلاع بأنشطة ومشاريع تحافظ على البيئة الحضرية والمادية وتتجدد. وقد نظر إلى الحماية البيئية على أنها إحدى مسؤوليات مجتمع دوائر الأعمال، ومن ثم، فهناك حاجة إلى المزيد من استخدام تكنولوجيا الإدارة البيئية من أجل تقليل النفايات الصناعية المسببة للتلوث. وحثت الحكومات والقطاع الخاص على اتخاذ خطوات عاجلة لمنع إلقاء النفايات الخطيرة في البلدان النامية، والتشديد على تنمية الصناعات غير المسببة للتلوث. وحثت منظومة الأمم المتحدة على أن تتولى الصدارة في الدعوة إلى الامتثال الإلزامي بالتشريعات وخطط العمل التي اعتمدتها الدول الأعضاء أثناء السنوات الـ ٥٠ الأخيرة. وينبغي تشجيع الحكومات على إتخاذ هذا الامتثال الإلزامي من أجل وقف الاتجاه المتزايد نحو التدهور البيئي.

وأضاف الاجتماع المساهمات التالية إلى توصيات محفل قطاع الأعمال العالمي:

(أ) ينبعى لممثلى المحفل الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تعليم إعلان محفل قطاع الأعمال العالمي على الحكومات وغرف التجارة؛

(ب) ينبعى لممثلى المحفل أن يضطلعوا بدور قيادي في تنفيذ إعلان محفل قطاع الأعمال العالمي؛

(ج) وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمحفل قطاع الأعمال العالمي هي إقرار مفهوم جدول أعمال صناعي للقرن ٢١. فبسبب الطبيعة التنافسية والمترابطة للقطاع الخاص، لا يستطيع أي كيان أن يتحدث بإسمه أو يتعهد بالتزامات نيابة عنه ككل. ولذا فلكي تكون الالتزامات فعالة وموثوقة بها، يجب التعهد بها عند المستوى الطبيعي للمساءلة - أي عند مستوى كل من فرادى مؤسسات الأعمال. وإن دوائر الأعمال، مسترشدة بالأداة التي ابتكرتها السلطات المحلية ألا وهي جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١، قد خلقت أدلة عملية سوف تعمل كإطار تمكيني لدوائر الأعمال من أجل التعهد بالتزامات ملموسة ومتحركة بصورة عامة. وإن جدول الأعمال الصناعي للقرن ٢١ يسد فجوة هامة في عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق توفير آلية لدوائر الأعمال والصناعة من أجل زيادة

تسخير قوة المنافسة لرفع مستوى الأداء البيئي. فجدول الأعمال الصناعي للقرن ٢١ مصمم بحيث يمكن أن تستخدمه الشركات بكافة أحجامها وفي كافة القطاعات وفي كل مكان:

(د) وينبغي لمجتمع دوائر الأعمال، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، أن ينشئ صندوق تضامن لصالح البلدان النامية من أجل تقليل التفاوت المتزايد في التنمية بين الشمال والجنوب؛

(ه) وينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن ينشئ قوة عمل من أجل تقديم المعلومات إلى الشركات وأعضاء مجتمع دوائر الأعمال الذين يرغبون في متابعة شراكاتهم؛

(و) وينبغي تعليم مبدأ الشراكة هو وآثاره المفيدة على القطاعين العام والخاص، وأعضاء الآخرين في المجتمع المدني.

وفي الختام، رحب الاجتماع بفكرة إنشاء قوة عمل دولية تتيح للموئل رصد متابعة وتنفيذ جدول أعمال الموئل، وتقديم تقرير عن هذه الأنشطة إلى لجنة المستوطنات البشرية.

- - - - -